

خيار روسيا في سورية

إحاطة حول الشرق الأوسط رقم 47

اسطنبول/نيويورك/بروكسل، 29 آذار/مارس 2016. ترجمة من الإنكليزية

خيار روسيا في سورية

I. لمحة عامة

بإعلان موسكو اعترافها سحب "الجزء الرئيسي" من الأصول العسكرية التي نشرتها في سورية منذ أيلول/سبتمبر الماضي، فإن الرئيس فلاديمير بوتين أخذ العالم على حين غرة مرة أخرى، لكن هذه المرة انطبق الأمر على حلفائه وخصومه على حد سواء.¹ ومع إعلان روسيا النصر بينما تبقى قدراتها القتالية مشاركة في الحرب الدائرة في سورية، فإنها تركت أسئلة محورية دون جواب: هل سنقلص فعلاً دورها العسكري؟ وإذا كان الأمر كذلك فإلى أي حد، وأين، وضد أي أطراف بالتحديد؟ لكن إذا نفذت إعلانها فعلاً، فإن من شأن هذا أن يوفر أفضل فرصة ظهرت منذ سنوات لدفع الصراع نحو تسوية أولية، خصوصاً في أعقاب قرار موسكو المساعدة على تنفيذ "وقف الأعمال العدائية".

ما يلي بات واضحاً: أكد إعلان بوتين على نقاط محورية وميّز بين أهداف روسيا وأهداف نظام الأسد وعزز من نفوذ موسكو على دمشق. كما أنه، في الوقت الحاضر على الأقل، زاد من استثمارات روسيا في العملية السياسية الوليدة والهشة التي تشارك في رعايتها مع الولايات المتحدة.

ما يلي ليس واضحاً بعد: بالنظر إلى أن الضربات الروسية أوصلت المعارضة غير الجهادية إلى حافة الهزيمة لكن دون أن تلحق الهزيمة الكاملة بها، فما هي طبيعة الترتيبات السياسية والعسكرية التي ستسعى موسكو إلى إيجادها؟² هل ستعمل روسيا على تعزيز مكاسبها في ميدان المعركة، بينما تحافظ على موقف أقل عدوانية على أمل أن يشجع تراجع حدة العنف الولايات المتحدة على التخلي عن أي معارضة فعالة لروسيا ضربت لحكم الرئيس بشار الأسد وزيادة التنسيق مع موسكو ضد المجموعات الجهادية؟ ينسجم هذا الخيار مع مقاربة روسيا العامة للصراع لكن سيترتب عليه التزام عسكري مفتوح، ولن يقدم احتمالات تذكر لتحسين الاستقرار، كما أن نتيجته قد تكون لصالح الجهاديين.

¹ في حالة سورية، كما في حالة الصراعات الأخرى، فإن تقارير مجموعة الأزمات تعالج عادة المشهد الاستراتيجي الأوسع والطيف الكامل للمعنيين الرئيسيين. إلا أن هذه الإحاطة تركز على نحو خاص على السياسة الروسية في سورية، بسبب الديناميكية التي نشأت أخيراً نتيجة مقاربة موسكو ودورها المحوري المحتمل في صياغة مسار الصراع، ومن أجل إبراز خيار استراتيجي رئيسي أمام صناع القرار الروس.

² تقسم هذه الإحاطة مجموعات المعارضة المسلحة السورية إلى فئتين رئيسيتين: المنظمات السلفية الجهادية (مثل تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة) ومجموعات المعارضة المسلحة غير الجهادية (التي تتراوح بين الفصائل غير الأيديولوجية والفصائل الإسلامية مثل جيش الإسلام وأحرار الشام). في تقارير سابقة، أشارت مجموعة الأزمات إلى الفئة الأخيرة بـ "الثورية"؛ أما هنا فنستخدم تعبير "غير الجهادية" للتبسيط. نوقشت الاختلافات الاستراتيجية والأيديولوجية التي تميز بين الفئتين في تقارير مجموعة الأزمات رقم 155، "السيارات المفخخة والبراميل المتفجرة: حلب ووضع الحرب السورية"، 9 أيلول/سبتمبر 2014؛ ورقم 163، "مقاربة جديدة في جنوب سورية"، 2 أيلول/سبتمبر 2015. باختصار فإن المجموعات الجهادية تسعى إلى الإطاحة بنظام الدولة - الأمة في العالم الإسلامي واستبدال ما تعتبره أنظمة "كافرة" أو "مرتدة" بنسختها من الحكم الإسلامي. بالنسبة لهم، فإن سورية ليست سوى إحدى الجبهات في ذلك الجهاد المسلح العابر للأوطان. على العكس من ذلك، فإن الفصائل الثورية/غير الجهادية تقصر أهدافها العسكرية والسياسية على ما يقع داخل الحدود السورية. إنها ترحب بالدعم المادي من الحكومات الإقليمية التي تعارض الأسد، معتبرة إياها شريكة وليست كافرة تتبغى الإطاحة بها؛ وتتخبط مع الأمم المتحدة وغيرها من عناصر المجتمع الدولي في حوار، وتشارك في سياسات المعارضة وتقبل بمبدأ التعددية السياسية.

بدلاً من ذلك، هل ستسعى موسكو إلى تسوية أقوى يكون لها فرصة أكبر بتحقيق الاستقرار في البلاد – على الأقل في تلك الأجزاء التي يسيطر عليها النظام والمجموعات المسلحة غير الجهادية؟ سيتطلب ذلك ثمناً سياسياً إضافياً أهم ما فيه فصل مصالحها في سورية عن شخص الأسد – وفي المحصلة، إقناع إيران بفعل الشيء نفسه. إذا كانت موسكو ترغب بتجنب المزيد من التفكك في المنطقة وتساعد التطرف، فإن هذا استثمار يستحق العناء.

II. تدهور يمكن أن يُستأنف

من أجل وضع إعلان الرئيس بوتين في سياقه وإبراز ما يبقى على المحك، تنبغي الإشارة إلى مدى اختلاف – وقاتمة - المسار الذي كان متوقعاً للأحداث قبل ستة أسابيع وحسب.³

خلال المرحلة الأولى من تدخل موسكو، من أواخر أيلول/سبتمبر 2015 إلى أواسط شباط/فبراير 2016 بدت المقاربة الروسية واضحة. في محاولة للحفاظ على حليف بات مهدداً بسبب سلسلة من الهزائم التي مُني بها مؤخراً والتراجع المستمر في قدراته العسكرية، رمت موسكو بثقل كبير وراء نظام الأسد وتبنت ملامح مهمة من استراتيجية التي تركز على شل خصومه غير الجهاديين وقصف قواعدهم الشعبية حتى تستسلم (أو تُهجر) من خلال مزيج يتكون من إلحاق الهزيمة العسكرية والعقاب الجماعي.

بنت دمشق مقاربتها على الأمل بأن زوال المعارضة غير الجهادية وتسارع التهديد الجهادي لن يترك للولايات المتحدة وغيرها من الجهات الداعمة للمعارضة خياراً سوى القبول باستمرار حكم الأسد، وقد يقنع واشنطن بمعالجة ذلك التهديد بالشراكة مع روسيا. بتركيز الجزء الأعظم من الضربات الجوية الروسية على المناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة وليس على الأراضي التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية أو الأهداف المؤكدة لجبهة النصرة، بدت موسكو وكأنها لا تعتقد تلك الاستراتيجية وحسب، بل تتبنى أحد التكتيكات الأكثر قسوة التي تبناها النظام والمتمثلة في استهداف الأحياء المدنية والبنية التحتية، بما في ذلك المنشآت الطبية، فيما بدا أنه محاولة متعمدة لجعل الحياة غير ممكنة في مناطق معينة تسيطر عليها المعارضة.⁴

لم يؤد الأثر المزدوج للضربات الجوية الروسية وما بدا من ارتفاع كبير في أعداد القتلى الأجانب الموالين للنظام، بتسهيلات من إيران، إلى جعل يد النظام هي العليا وحسب، بل إنه هدد بدفع الفصائل المعارضة غير الجهادية نحو الهزيمة العسكرية والتهميش السياسي. ما كان جديراً بالملاحظة على نحو خاص هو التصعيد الروسي الدراماتيكي في 2 شباط/فبراير للضربات الجوية على المعقل الرئيسية للمعارضة غير الجهادية في حلب، والتي مهدت الطريق لتقدم كبير للنظام، وفي الواقع، أحبطت أول جولة من المحادثات المدعومة من الولايات المتحدة وروسيا في جنيف (التي شاركت فيها وفود من النظام والمعارضة) والتي كانت قد انطلقت في اليوم السابق. كانت تلك المقاربة منطقية من منظور موسكو؛ فبصفتها داعماً رئيسياً لنظام الأسد (ومعارضة لتغيير النظام، في سورية كما في أماكن أخرى)، فقد كان لدى روسيا الكثير من الحوافز لإضعاف المعارضة قبل المفاوضات.

يمكن أن يقول كثيرون إن هذا التكتيك يحمل مخاطرة عميقة بالنسبة لسورية واللاعبين الخارجيين المعنيين بها، بما في ذلك موسكو، لأن أي تسوية سياسية مستدامة للصراع تتطلب معارضة غير جهادية تمتلك ما يكفي من المصداقية للتفاوض وتنفيذ أي اتفاق يتم التوصل إليه وقوة كافية لحماية ذلك الاتفاق من الجهاديين العازمين على إفشاله. ولكن بدا أن روسيا تحسب مخاطرها بشكل مختلف، على الأقل إلى أن تم التوصل إلى وقف الأعمال العدائية؛ فبمساواة المعارضة الجهادية بغير الجهادية، بعثت بإشارة مفادها أن أي تسوية مستدامة ستطلب هزيمة جميع أطراف المعارضة، نقطة على السطر. لكن بإحجامها عن إلحاق الهزيمة الحاسمة بغير الجهاديين، فإنها تركت مجالاً لمنع نشوء سيناريو الوضع الأسوأ بالنسبة لسورية، أي نشوب حرب لا نهاية لها بين نظام وحشي أضعف من أن يتمكن من تحقيق التهينة في مناطق واسعة من البلاد والمجموعات السلفية الجهادية (تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة) المستعدة والقادرة على شن حرب دائمة، غير متماثلة، بينما تستغل استمرار سفك الدماء لزيادة عدد الملتحقين بها (في سورية وخارجها).

³ لمراجعة إعلان الرئيس بوتين، انظر 14 March 2016، en.kremlin.ru/events/president/news/51511. للمزيد من المعلومات، انظر "دعوة لسياسة إيطالية حيال سورية"، أصدرتها مجموعة الأزمات، 27 نيسان/أبريل 2015؛ وتقرير مجموعة الأزمات، "مقاربة جديدة في جنوب سورية"، مرجع سابق؛ انظر أيضاً التقرير الخاص لمجموعة الأزمات، "استغلال الفوضى: القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية"، 14 آذار/مارس 2016.

⁴ "Syrian and Russian forces targeting hospitals as a strategy of war", Amnesty International, 4 March 2016.

سبب سيناريو الوضع الأسوأ المزيد من التطرف وباستمرار تدفقات اللاجئين وبتفاقم عدم الاستقرار الإقليمي. بالنسبة لداعمي النظام في روسيا وإيران، فإن الوضع لن يعزز التهديد الجهادي وحسب، بل سيتطلب تكاليف عسكرية ومالية للتعويض عن تراجع قوة النظام، وهو عبء قد يكون كبيراً، خصوصاً في ضوء الضائقة الاقتصادية التي يواجهها الطرفان.

III. تحوّل حاد يزيد من نفوذ روسيا

في أواخر شباط/فبراير، قبل حوالي أسبوعين من إعلان الرئيس الانسحاب، غيرت روسيا مسارها وافترقت عن استراتيجية النظام التي كانت تقلدها. بداية بـ 27 شباط/فبراير، وطبقاً لاتفاق "وقف الأعمال العدائية" الذي تفاوضت عليه مع الولايات المتحدة، قلّصت روسيا بشكل كبير نطاق وكثافة هجماتها على مناطق المعارضة وضمنت تراجعاً مماثلاً في التصعيد من قبل النظام. كان التحول هائلاً؛ حيث إن الاندفاع العسكرية لروسيا، لو استمرت على نفس المسار، لكانت قد ألحقت الهزيمة بالمعارضة غير الجهادية خلال أشهر. أما بالعودة إلى المسار السياسي، فإن موسكو أعادت بناء ما كانت قد قوّضته قبل أقل من أربعة أسابيع؛ فبعد أن أفضلت المحاولة الأولى لانطلاق مفاوضات جنيف، مهدت الطريق للجولة الثانية.

البارز أيضاً، بالنظر إلى الماضي في ضوء ما يحدث راهناً، كانت الرسالة العلنية التي وُجّهت إلى دمشق. ردّاً على مقابلة كان الرئيس الأسد قد رفض فيها الحاجة إلى التوصل إلى حل وسط وأشار إلى أن قواته ستستعيد في المحصلة السيطرة على كامل البلاد، لاحظ ممثل روسيا في الأمم المتحدة، فيتالي تشوركين، في 18 شباط/فبراير بصراحة أن المكاسب الأخيرة التي حققتها النظام كانت بفضل القوة الجوية الروسية، وأشار إلى أن عدم التحاق دمشق بتوجه موسكو نحو تسوية سياسية يمكن أن يكون مكلفاً⁵ بعد أربعة أيام، تسببت دمشق بمزيد من الإحباط عندما أعلنت خططها لإجراء انتخابات برلمانية، في انتهاك مباشر لشروط العملية السياسية التي كانت روسيا قد اتفقت عليها مع الولايات المتحدة (ومع الدول الأخرى الصالعة في الصراع). وأخيراً، في 12 آذار/مارس، كرر وزير الخارجية السوري وليد المعلم، في مؤتمر صحفي نادر، موقف النظام غير المهان؛ حيث قال إن الجيش سيستعيد "كل شبر" من الأراضي السورية، وأن المفاوضات لن تتطرق إلى "الخط الأحمر" المتمثل "برئاسة الأسد"⁶.

بعد يومين أصدر بوتين إعلانه المفاجئ بالانسحاب. في حين أن من غير المرجح أنه اتخذ مثل هذا القرار المهم استراتيجياً على أساس بضعة تصريحات مزعجة، فإن الإعلان صدر في الوقت الذي وصل فيه وفد النظام إلى محادثات جنيف. صوّرت دمشق (وإلى حد أقل) موسكو القرار بأنه مشترك، إلا أن توقيتته ومحتواه يوحيان بأن روسيا اتخذته بمفردها بالحد الأدنى من إبلاغ الأسد بشكل مسبق، هذا إذا أبلغته على الإطلاق. الكرملين أزعج النظام بالإعلان نفسه، الذي أكد على أنه يستثمر في عملية سياسية ترفض دمشق أهدافها وإطاراتها جملة وتفصيلاً⁷ يحمل هذا الاختلاف تأكيداً على أن قيادة النظام، التي ترى في عملية انتقال سياسي ذات معنى تهديداً وجودياً، ستفعل كل ما في وسعها لمنع تلك العملية. ولهذا السبب بالتحديد، فإن موسكو، التي قد تكون القوة الوحيدة التي يمكن أن تثبت استعدادها وقدرتها على تنفيذ مثل تلك العملية، تعد شريكاً محورياً في أعين الغرب فيما يتعلق بسورية.

لقد وضع إعلان الرئيس بوتين روسيا في موقع من المرونة النسبية التي تزيد من نفوذها، ليس فقط على النظام، بل أيضاً على طهران. إن مدى مديونية النظام في تحسّن موقعه العسكري للجهود الروسية أمر واضح، وكذلك الأعباء التي ستقع على عاتق النظام وإيران على حد سواء (بما في ذلك شبكة المجموعات التي تحارب بالوكالة عنهما) إذا قلّصت روسيا دورها بشكل كبير على مدى فترة زمنية طويلة.

من خلال الإعلان عن انتصارها أمام جمهورها المحلي، فإن روسيا حررت نفسها للقيام بذلك تماماً. لكن بالقول بأنها ستحتفظ ببعض القوات في سورية، فإنها ستكون قادرة على حساب تقليص تلك القوات طبقاً لما تستطيع تحقيقه على طاولة المفاوضات. يمكن أن تسمح بتردي حظوظ النظام في ميدان المعركة (رغم أن من غير المحتمل أن تضع النظام في موقع يدفعه إلى الانهيار)؛ وفي الوقت نفسه، فإن روسيا ستكون لديها القدرة العسكرية والمرونة السياسية لتعود إلى التصعيد، تحت رايات "محاربة الإرهابيين" و "دعم العملية السياسية"، إذا اختارت فعل ذلك. باختصار، فإن تحرك موسكو يضعها في موقع أفضل لفرض شروط واضحة على أي دعم تقدمه.

⁵ "Russia warns Assad not to snub Syria ceasefire plan", Reuters, 18 February 2016

⁶ www.youtube.com/watch?v=uwFmmbW3Et8

⁷ انظر إعلان الرئيس بوتين، مرجع سابق.

IV. المهمة أنجزت جزئياً

قطعت المرحلة الأولى من تدخل موسكو شوطاً بعيداً نحو تحقيق أولويتين ظاهريتين. أولاً، إضافة إلى عكس تراجع قوة النظام، فإن موسكو زادت من المخاطر والتكاليف المحتملة لأي محاولة غربية لفرض منطقة "حظر طيران" أو "حظر القصف الجوي" فوق أجزاء من سورية، وبذلك جعلت من الصعب الدفاع عن أفكار كانت قد اكتسبت بعض الزخم في بعض العواصم الغربية. وبفعلها ذلك، فإنها أغلقت أي مسار واقعي لتغيير النظام بالوسائل العسكرية وبدعم خارجي - كما حدث في العراق وليبيا، وهما سابقتان تمقتهما موسكو، العازمة على منع تكرارهما في سورية. ثانياً، عزز الكرملين وقوى دوره النجمي على ما بات أبرز مسرح جيو-سياسي في العالم، حيث بات نفوذه وتأثيره اليوم يوازي نفوذ وتأثير الولايات المتحدة الأكثر قوة. بالنظر إلى الطريقة التي صاغت روسيا بها إعلان انسحابها، يبدو أنها ستبقى في موقع جيد، سياسياً وعسكرياً، لتحقيق هاتين الأولويتين.

غير أن تحقيق التقدم باتجاه هدفين روسيين رئيسيين آخرين من المرجح أن يتطلب المزيد من التعديلات على الاستراتيجية الروسية. يؤكد المسؤولون في موسكو على أهمية استعادة الاستقرار فيما أصبح شراً أوسطاً شديد التقلب (وهو وضع يتهمون واشنطن بأنها خلقتة)، كما يؤكدون على أهمية إضعاف المجموعات الجهادية وامتدادها وجاذبيتها.⁸ هذان الهدفان مترابطان بشكل لا فكاك له في سورية، لكن ثمة توتراً بينهما، من جهة، وبين هدف روسيا المعلن في منع تغيير مرتب خارجياً لقيادة النظام، من جهة أخرى.

بالنظر إلى وحشية ونطاق الاستراتيجية العسكرية للنظام والتي تنسم بطبيعة طائفية تعتمد بشكل كبير على العقاب الجماعي، والمدى الذي قاد فيه الرئيس الأسد هذا الجهد وجسده، فإن ما من تسوية يمكن تصورها من شأنها أن تكون مستدامة وتترك الأسد في السلطة إلى أمد غير محدود. إن أي مجموعات معارضة مسلحة توافق على مثل تلك الصفقة من المرجح أن تجد العديد من مقاتليها ينتقلون إلى فصائل أخرى مستعدة وقادرة على الاستمرار في القتال. وحتى في حال حدوث الاحتمال غير المرجح المتمثل في إمكانية إقناع الداعمين الإقليميين للمعارضة بالتوقف عن دعم المعارضة المسلحة بينما يستمر حكم الأسد، فإن المجموعات الجهادية ستكتسب موجات جديدة من المتطوعين من بقايا المجموعات المعارضة.

لا يعتمد تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة على دعم الدول، وفي حال التوصل إلى صفقة تبقى الأسد في الحكم فإنهما سيستمران في اجتذاب الأنصار في سائر أنحاء سورية والعالم وذلك بقيادة حركة مسلحة يمكن أن تحوّل التركيز بسهولة نحو الهجمات غير المتماثلة في المناطق التي يسيطر عليها النظام. ومن المرجح أن ينطوي ذلك على استخدام المزيد من التفجيرات ضد القوات الموالية للنظام والأهداف المدنية داخل المجتمعات التي تعتبر مكونات مؤيدة للنظام؛ وقد أظهر تنظيم الدولة الإسلامية أصلاً تلك القدرة في الأسابيع الأخيرة، بهجمات انتحارية تستهدف معاقل بارزة للنظام والمليشيات المتحالفة معه في حمص ودمشق.⁹ إذا رفعت المجموعات الجهادية من إيقاع هجماتها، فمن المرجح أن تستثير ردوداً ثقيلة الوطأة، ودافعة للتطرف من قبل القوات الموالية للنظام غير القادرة على مكافحة التمرد بفعالية.

في مثل هذا الوضع، فإنه لا يمكن تحقيق الاستقرار، ولا تراجع التصعيد على نحو مستدام، ولا حتى إضعاف إجمالي للجاذبية العالمية للعنف السلفي الجهادي. هذا ليس سيناريو افتراضي للوضع الأسوأ. إنها نتيجة محتملة إذا أصر داعمو النظام على التوصل إلى تسوية تستبعد حلاً وسطاً بشأن الأسد - سواء بسبب إيمانهم المبالغ به بقدرتهم على توفير انتصار عسكري لدمشق، أو نتيجة ثقة في غير محلها إما بأن داعمي المعارضة سيتراجعون ويقبلون باستمرار حكم الأسد، أو بأن القيادة المشتركة لروسيا والولايات المتحدة ستجعل من الممكن إدارة التداخات الكثيرة لذلك.

⁸ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، موسكو، آذار/مارس 2016.

⁹ "At least 119 killed in multiple bombings in Syria", RTE News, 22 February 2016

V. مسار إلى الأمام قابل للتحقق

بما أن روسيا عززت نفوذها، فإنها تتمتع بخيارات في مجال السياسات يمكن أن تعالج التوتر الحاصل بين أهدافها، وأن تحسن احتمالات العملية السياسية التي تشارك في رعايتها وتقلص مخاطر المزيد من زعزعة الاستقرار والتطرف عبر الحدود. وفيما يلي ثلاث توصيات لتحقيق ذلك:

□ **المحافظة على وقف الأعمال القتالية.** كان الدور الروسي محورياً في التوصل إلى الهدنة؛ ورغم الانتهاكات المنتظمة، فإن النتائج الأولية فاقت معظم التوقعات. لقد قلص وقف الأعمال العدائية العنف بشكل دراماتيكي؛ ووفر مصداقية ثمة حاجة ماسة إليها للعملية السياسية، ما وفر مجالاً للمعارضة للموافقة على التفاوض مع النظام؛ ومكّن النشطاء المدنيين من إعادة فرض أنفسهم على الأرض في مناطق المعارضة، والضغط على المسلحين المتشددين؛ وساعد في إبراز اختلافات استراتيجية وأيديولوجية رئيسية تفصل "القوى الثورية" (بما في ذلك مجموعات إسلامية مسلحة رئيسية) ترغب بتسوية الصراع سياسياً عن المجموعات السلفية الجهادية التي تعاونت معها (وخصوصاً جبهة النصرة) التي يفضل قاداتها حرباً دائمة. كلما تمت المحافظة على وقف الأعمال القتالية، كلما تحسنت احتمالات نجاح المفاوضات.

□ **التحول من الهجوم إلى الدفاع.** يمكن قراءة إعلان الرئيس بوتين على أنه تغيير نسبي في الأولويات، من دعم نظام الأسد نحو رعاية عملية سياسية لتسوية الصراع. ومن أجل ترجمة ذلك إلى مكاسب حقيقية، ينبغي أن يتصاحب الإعلان مع تغيير حقيقي على الأرض: الانتقال من دعم الهجمات المساندة للنظام ضد مجموعات المعارضة غير الجهادية نحو مراقبة وقف الأعمال العدائية، وعند الضرورة، الدفاع عن المناطق الرئيسية للنظام في غرب سورية. بالقيام بذلك، يمكن لموسكو أن تحسّن الظروف الضرورية للتسوية بينما تحافظ في الوقت ذاته على دورها ونفوذها كضامن محتمل للمكونات الموالية للنظام.

يمكن للدعم الروسي المستمر لهجمات النظام ضد تنظيم الدولة الإسلامية أن ينسجم مع مثل هذه المقاربة المعدلة. موسكو مكنت النظام والقوات المتحالفة معه من استعادة تدمر من تنظيم الدولة الإسلامية في 27 آذار/مارس، وقد تكون مكاسب مماثلة ممكنة في أماكن أخرى. إلا أن ثمة خطراً حقيقياً في أن التقدم الذي تحرزه القوات الموالية للنظام مستفيدة من التكتيكات التي لا تميز بين مدني ومقاتل وعدم تمتعها بمصداقية محلية كبيرة أن تولد المزيد من التطرف بشكل يفرغ المكاسب المتحققة بالاستيلاء على الأراضي من محتواها – خصوصاً في المناطق التي ثارت ضد النظام في بداية الصراع، قبل قدوم تنظيم الدولة الإسلامية.

□ **معالجة معضلة الأسد.** لقد أبقى النظام، إلى حد كبير، داعميه الرئيسيين رهينة هشاشته البنيوية. عند الحديث إلى المسؤولين الإيرانيين والروس ومسؤولي حزب الله، من الشائع سماع اعترافات بنواقص الأسد مصحوبة بإشارات إلى أن أي بديل لحكمه – سواء أكان انتصار المعارضة أو محاولة إخراج من منصبه في عملية انتقالية تفاوضية – من شأنه فقط أن يزيد من الفوضى وبالتالي أن يهدد المصالح الروسية والإيرانية في سورية.¹⁰ إلا أنه، وكما تمت الإشارة إليه، ليس ثمة سيناريو يمكن في إطاره لحكومة يقودها الأسد أن تحقق نصراً حاسماً على الطيف المتنوع للخصوم المسلحين الذين تواجههم.

ربما تأمل موسكو بفرض اتفاقية في الحد الأدنى لتجميد الصراع بشكل رئيسي، لكن – وعلى رغم من أن الترتيبات السياسية المؤقتة في الشرق الأوسط غالباً ما تكون شائكة، نظراً إلى أن كلفة تغييرها يمكن أن تكون مرتفعة – فإن مثل تلك الترتيبات من غير المحتمل أن تكون مستدامة. في المحصلة سيثبت أن خيار موسكو أكثر وضوحاً: الاستمرار، مع إيران، بتغطية حصة متزايدة من تكاليف الحرب مع مزيد من الاستنزاف للقوى البشرية للنظام، أو أن تطوّر كلتاها وسائل بديلة للمحافظة على الحد الأدنى من مصالحهما في سياق عملية انتقالية من حكم الأسد.¹¹ بالنسبة لموسكو، وبعد أن قوضت المحاولات المدعومة من الغرب لتغيير النظام وضمنت لنفسها دوراً محورياً في التفاوض على مستقبل سورية، فإن تلك المصالح تتضمن إضعاف قوة وجاذبية المجموعات السلفية الجهادية، ومنع المزيد من زعزعة استقرار المنطقة وتأمين موطئ القدم العسكري الذي وسّعه مؤخراً على ساحل سورية على البحر المتوسط.

¹⁰ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات، طهران، بيروت وموسكو، 2013-2016.

¹¹ انظر "دعوة إلى سياسة إيطالية حيال سورية"، أصدرتها مجموعة الأزمات، مرجع سابق.

VI. الخلاصة

لقد حسن إعلان بوتين الانسحاب من احتمالات فصل موسكو لمصالحها الأساسية عن مصير الرئيس الحالي لسورية. إن الخطوط العريضة لعملية الانتقال السياسي التي تفاوضت عليها روسيا مع الولايات المتحدة (وآخرين) في جنيف (2012) وفيينا (2015) غامضة فيما يتعلق بنقاط جوهرية، لكنها توفر أداة لفصل المستقبل الشخصي للأسد عن مستقبل الدولة السورية.¹² من خلال اتصالاتها مع قيادة النظام، والمكونات الرئيسية الموالية للنظام وطهران، فإن موسكو في موقع يمكنها من تقديم حوافز واضحة لتحقيق ذلك.

لديها الكثير مما تقدمه. بفضل قاعدتها في طرطوس واللاذقية، بوسعها أن تقدم ضمانات أمنية ذات مصداقية للمنطقة الساحلية ذات الأغلبية العلوية؛ ومن خلال دورها القيادي في العملية السياسية يمكنها ممارسة نفوذ كبير للمساعدة على ضمان أن اتفاقاً نهائياً يحافظ على أكبر قدر ممكن من أجهزة الدولة. في الوقت الذي تلوح بهذه الجزرات للمعسكر الموالي للنظام، يمكن لروسيا أيضاً أن تستعمل العصا. إذا كان النظام غير مستعد أو غير قادر على تقديم التنازلات الضرورية لتيسير العملية الانتقالية التي تشارك موسكو في رعايتها، يمكنها أن تقلص دعمها العسكري أكثر. ذلك التهديد، إذا تم تنفيذه، فإنه لا يخاطر فقط بمصالح المكونات الموالية للنظام، بل أيضاً سيترك لطهران والمجموعات التي تحارب بالوكالة عنها عبئاً عسكرياً أكبر، وبالمحصلة غير مستدام. إذا كان للحرب أن تنتهي في المستقبل المنظور، ينبغي جعلها تواجه احتمال مثل تلك الحصيلة.

اسطنبول/نيويورك/بروكسل 29 آذار/مارس 2016

¹² حدد بيان فيينا الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر 2015 والذي وافقت عليه الولايات المتحدة، وروسيا والدول الأخرى الضالعة في الملف السوري الحدود الأساسية للعملية السياسية الراهنة، بما في ذلك هدف "انتقال سياسي يستند إلى بيان جنيف [حزيران/يونيو 2012] بأكمله". لا تشير أياً من الوثيقتين مباشرة إلى مصير الأسد، أو (دوره) في مثل تلك العملية الانتقالية، لكن كلاً منهما تقدم وسيلة لمعالجة المسألة، شريطة موافقة موسكو وواشنطن عليها وممارسة نفوذهما على ذلك الأساس. يدعو بيان 2012 إلى تأسيس هيئة حكم انتقالية تتمتع "بصلاحيات تنفيذية كاملة" متفق عليها "بالقبول المتبادل" للأطراف السورية؛ حيث يفهم ضمناً أن الهيئة الانتقالية ستضطلع بالمسؤوليات الرئيسية الموجودة حالياً بين يدي الرئيس. حدد بيان فيينا لعام 2015 خطوات إضافية تتمثل في وضع دستور جديد وإجراء "انتخابات حرة ونزيهة" وفقاً لذلك الدستور خلال 18 شهراً، بمشاركة جميع السوريين (بمن فيهم السوريين في الشتات) الذين يحق لهم التصويت. انظر "Statement of 'www.un.org/News/dh/infocus/Syria/FinalCommuniqueActionGroupforSyria.pdf the International Syria Support Group", 14 November 2015, www.un.org/undpa/Speeches-statements/14112015/syria